

## الديموقراطية ضحية أم هدف؟

سعد الله مرزعياني\*

على توسيع الهوية، الى درجة مخيفة، ما بين أسباب وأهداف الاحتجاجات والانتفاضات، وبين ما انتهت اليه الأوضاع في البلدين المذكورين، وخصوصاً منهما سوريا. فمن وجهة نظر النظام السوري، لا يدعو التحرك الشعبي كونه أداة لقوى خارجية تريد النيل من سياسة السلطات السورية ومن تحالفاتها و«ممانعتها». ولذلك فقد اختارت تلك السلطات الرد الأمني حيال الاحتجاجات في مراحلها كافة، على نحو متصاعد: من الأمني الى العسكري. ولقد أسقطت السلطات السورية بذلك عنصر الحوار، وأدارت الظهر لدوره وأهميته، متوهمة أنّها تستطيع «الحسم» وإعادة الأمور الى نصابها. وهي في مجرى ذلك أطلقت على نحو يفتقر الى الملموسية، وعوداً لإصلاحية لا تزال تنتظر معجزة تحولات ليس «البعث» مستعداً لها: لا في بنيتها، ولا في تقاليد، ولا في الصيغ التي استقر عليها نظامه وآليات ممارسة السلطة في هذا النظام.

وفي امتداد ذلك، ليس من الصعب إضفاء طابع الشبهة على الغيرة الخليجية والعربية على دعم عملية تحول ديموقراطي في سوريا. فالدول الخليجية هي نماذج شديدة العراقة في ممارسة الاستبداد، وتحويله الى بنية يتكامل فيها التخلّف الاجتماعي مع التبعية والارتهاق الخارجيين. أما الولايات المتحدة، فرغم كل ادعاءاتها، لم تمارس إلا سياسة المصالح المحروسة بالأساطيل والمعززة بالعدوان والغزو والتحالف مع الأنظمة المستبدة طالما كانت منفذة أمنية للمصالح الأميركية والصهيونية، على نحو خاص.

إنّ مباشرة الاحتجاجات بالقمع ورفض الحوار وبعد تحقيق بعض المطالب الإصلاحية، من قبل السلطات المعنية، هو ما أسس لبداية مسار معقد من اللجوء الى العنف من قبل بعض القوى المعارضة، وهو ما مثل فرصة ذهبية لقوى التدخل الأجنبية، الأميركية منها خصوصاً، لكي تمارس أدواراً تزداد خطورة باستمرار. وتوظف في خدمة ذلك الإمكانيات المالية الأسطورية لدول الخليج، وفي مقدمتها المملكة السعودية، وكذلك يجري توظيف ما أمكن من دور المؤسسات الدولية (مجلس الأمن خصوصاً) في سبيل تغطية أشكال من التدخل، أخطرها العسكري بالتأكيد.

ولقد جاءت نتائج الانتخابات في كل من تونس ومصر، خصوصاً، لتمثل ذريعة لدى البعض للحذر من نتائج الإصلاح. إن هذا الحذر في غير مكانه، وهو مرفوض من حيث المبدأ. وهو مرفوض خصوصاً إذا كان صادراً عن الجهات الرسمية التي لا تعرف سبيلاً للوصول الى السلطة إلا بالانقلاب، والى ممارستها إلا من خلال الاستئثار والمنع والقمع وتعطيل كل الحقوق السياسية الأولية للمواطنين. وفي هذا السياق، لا يمكن توقع الوصول الى عملية ديموقراطية ناجزة في القريب العاجل، فالمسار الديموقراطي سيتعزز تبعاً. وهو لن يتقدم إلا بالإصرار والنضال والتضحيات. فليس كل من ادعى وصلاً بالديموقراطية حريصاً على ممارستها، وتحديدًا عندما يتعلق الأمر بالوفاء للموجب الديموقراطي في ممارسة السلطة، وفي تداولها على حد سواء.

وهكذا فقد بات في بعض الحالات الراهنة لا يُنظر إليها فقط من منظور منسوب الديموقراطية المتوخاة من نتائجها (وهو منسوب مترجع الى درجة مخيفة)، بل أيضاً من زاوية استجرار مزيد من القتل والخراب والتدخل الخارجي الذي لا يتغنى سوى خدمة مصالح معروفة، أميركية وصهيونية، في المقام الأول.

وسط كل هذا التعقيد الذي ربما فاتنا أيضاً ذكر بعض أسبابه ومظاهره، لا بد من مراجعة المواقف والسياسات والعلاقات. هذا ينطبق بالدرجة الأولى على قوى الصراع الداخلية: رسمية وشعبية، موالية ومعارضة. فهي أمّ الصبي وهي التي يجب أن تتحمل المسؤولية وتستعيد المبادرة في الإمساك بأطراف خيوط أزمتها، أملاً في وضع حد للتدهور وللأطماع الخارجية، وللخطوات التي يمر الجزء الأول منها، بتغذية الصراع وبتمديد الكيانات العربية من الداخل، بعدما جرى تقسيمها من الخارج.

\* كاتب وسياسي لبناني

يوماً بعد يوم، تصبح الديموقراطية هي الضحية، بعدما كانت الهدف. لقد حصلت الثورات والانتفاضات (بالإذن من أصحاب الوصفات الثورية الجاهزة) احتجاجاً على الاستبداد والمستبدين، ورفضاً للدكتاتورية والدكتاتوريين. وهذه الانتفاضات والثورات، ما نحح منها وما فشل، ما حقق هدفه أو بعضاً منه، قد أسست لمرحلة انعطافية هائلة، كما دشنت مساراً لا يمكن التراجع عنه، وإن كان يمكن تشويبه، أو صرفه عن أهدافه، أو إعاقته، أو حتى توظيفه في خدمة قوى ذات أهداف استعمارية أو رجعية أو محافظة أو تقليدية.

لقد فاجأت انتفاضة الشعبين التونسي، ومن ثم المصري، كل المعنيين بهما مباشرة أو على نحو غير مباشر: من قوى الداخل أو من قوى الخارج. حتى قوى التغيير القديمة التقليدية، الراكدة أو الناشطة، فوجئت هي الأخرى، تماماً، فتأخر إدراكها لما يحصل والتحاقها بالجماعات المبادرة الشابة التي كانت قد نزلت الى الساحات والميادين والشوارع. لا يبلغي ذلك أنّ لقوى التغيير التقليدية، وخصوصاً تلك التي لم تتبدل أو تتقاعد أو تلتحق بالحكام والسلطات، دوراً لا يجوز إنكاره في إبقاء جذوة الاحتجاج والاعتراض حية، ولو بصورة محدودة وغير فعالة أو حتى غير محسوسة. عنصر المفاجأة الذي ميّز تحرك الشباب التونسي والمصري، لم ينسحب على الاحتجاجات الأخرى التي اندلعت في اليمن وليبيا والبحرين وعمان والأردن وسوريا. ذلك أنّ سلطات هذه البلدان أعدت العدة لمواجهة أوضاع مماثلة. وهي بالفعل ضاعفت من

## دول الخليج نماذج في ممارسة الاستبداد وتحويله الى بنية تجمع التخلّف الاجتماعي مع التبعية

استعداداتها لإجهاض التحركات. وكانت وسيلتها الأساسية، وأحياناً الوحيدة، المبادرة إلى استخدام القمع المفرط والإمعان فيه، ولو تطلب الأمر استخدام قوة مساندة من الخارج، على غرار ما حصل في البحرين.

لقد تمايزت وتنوعت التجارب والصراعات بين بلد وآخر، وهي عموماً، وبمقدار ما «صمدت» السلطات في وجه الاحتجاج الشعبي، اتجهت نحو أمرين: الأول، تصعيد العنف والقمع واتساع القتل والدمار والخسائر من كل نوع. والثاني، ارتفاع وتيرة التدخل الأجنبي، وصولاً إلى تحويله عنصراً حاسماً في معظم الحالات. ينطبق ذلك على التجربة الليبية، التي قال الكلمة النهائية بشأنها التدخل الغربي عبر حلف الناتو، دون إسقاط أهمية العامل الشعبي في المراحل الأولى خصوصاً.

وليس بعيداً من ذلك ما حصل في اليمن، ولو بوسائط مجلس التعاون الخليجي، رغم أنّ الخريطة السياسية والقبلية المعقدة في هذا البلد، لم تمنع قطاعات واسعة من الشباب اليمني على نحو لافت، وحتى مدهش، من استمرار حضوره في الساحات كما في المشهد السياسي، بما يعد بتطورات إيجابية لاحقة، وإن تأخر الوقت.

في الحالة السورية تشهد اليوم وسنشهد غداً، المزيد من التعقيدات والتفاعلات والتداخلات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية... المحلية والإقليمية والدولية. أولاً، بسبب الكم الكبير والمتراكم من التوترات والاحتقانات في الداخل السوري. وثانياً، بسبب الدور السوري المؤثر، وخصوصاً في نطاق الصراعات القائمة في المنطقة، وأهمها الصراع العربي الإسرائيلي، وانخراط سلطات دمشق، تبعاً لذلك، في محاور والتزامات وعلاقات، وخصوصاً منها ما هو قائم على المستويين الإقليمي والدولي، قديماً أو حديثاً.

من يتابع مجريات وتحولات الأوضاع في اليمن، وسوريا على نحو خاص، لا بد أن يدرك أنّ قوى وأسباباً عديدة قد تناوبت ولا تزال،

تنتقل من تغيير النمط الاقتصادي، وأنّ هذا وحده هو الذي يسمح ببناء دولة مدنية ديموقراطية؟

الأساس هنا هو كيف توجد هذه الطبقات الشكل السياسي الذي يعبر عنها، والذي يدفعها لأن تفرض هيمنتها وتصبح هي السلطة لكي تتحقق مصالحها؟ وهنا الحل سياسي، ويقوم على تحويل صراع هذه الطبقات من صراع مطلبّي إلى صراع سياسي يستهدف السيطرة على السلطة. لقد نهضت الطبقات الشعبية لحوض الصراع، ولا بد لها من أن تبلور بديلها. إذن، الطبقات الشعبية لم تقبل بالشكل الذي أسقط فيه النظام، ولا تزال مستمرة في الصراع لكي تسقط النظام الاقتصادي والسياسي معاً، من أجل أن يكون ممكناً تحقيق مصالحها هي بالذات.

\* كاتب عربي

يبقى هذا الوضع، بالتالي تركّز على تغيير الشكل من أجل الحفاظ على الجوهر، الذي هو الاستغلال الرأسمالي.

لكن الطبقات الشعبية مستمرة، وستبقى مستمرة إلى أن تفرض بديلها الذي يحمل تكويناً يحقق مصالحها. بالتالي يمكن القول بأنّ الصراع قد انفتح، وأنّ نهايته هي تحقيق تغيير جذري يحل مشكلات الطبقات الشعبية. ويمكن التأكيد أنّ الصراع مستمر، بغض النظر عن الأشكال التي يمكن أن يتخذها في كل لحظة، وعن الشمول أو التجزّي، أو الحدة أو الليونة، اللذين يمكن أن يتسم بهما في أي وقت. والسؤال الآن هو: كيف تنتظم الطبقات الشعبية بشكل أفضل؟ ومن هي القوة التي يمكن أن تعتبر بأنّ مصالح هذه الطبقات هي مصلحتها الخاصة؟ وبالتالي كيف نصل إلى الوعي بأنّ الحل لا يتحقق إلا عبر بناء سلطة



متظاهر مصري امام مقر التلفزيون في ماسبيرو امس (صهيب سالم - رويترز)

## والعاملات؟

سوا» تنطلق من فندق «فور سيزونز» حتى وسط البلد «تضامناً مع النساء العربيات» بحسب تعبير المنظمين. ولا نملك الا أن نتساءل: أي ربيع عربي هذا الذي سيرزهر على حيوات النساء العربيات بين «فور سيزونز» و«الداون تاون»؟ وماذا يعني «التضامن مع المرأة العربية»؟ واليست هناك قضية واحدة تعني المرأة العربية تستحق رفعها شعاراً لهذه المسيرة؟

كم كان من الرائع ان تذهب النسوة العرب مع امتيازاتهن ونفوذهن الى الاحياء الشعبية والمكتظة بالعاملات، وخصوصاً الاجنبيات منهن، وذلك في مبادرة توحد النساء في الصراعات اينما كن وكيفما كن! من الواضح أنّ الأجندة المقررة بعيدة عن شؤون واهتمامات النساء بغالبيتهم الساحقة. باختصار، نحن كناشطات نسويات يافعات، وبعد أربع سنوات من التجربة مع هذا المنتدى، لا نرى فيه منبراً يمكنه أن يخرج بأي حل أو مشاريع حلول، لأنه بنظرنا لا يزال عاجزاً عن طرح قضايا النساء ومعالجتها بجدية وفقاً للولويات. لذلك نتمنى للمنتدى في السنة المقبلة أن يكون أكثر شمولاً لمختلف الفئات وأكثر عمقاً في معالجة قضاياها.

\* اسم مستعار لمجموعة ناشطات نسويات

يستفيد المنتدى من وجود أصحاب المعالي والسمو والسيدات الأول لطرخ القضايا بجرأة وصراحة.

أما بالنسبة لموضوع حضور المرأة في السياسة، فليست المشكلة فقط في انعدام الكوتا النسائية في الحكومة اللبنانية أو مجلس النواب، ولا في قلة عدد المناصب النافذة التي تشغلها نساء، بل أيضاً في جوهر هذا النظام السياسي الطائفي الذي لن يسمح في أي يوم بأي تمثيل حقيقي وعادل وبخاصة للنساء. فهذا النظام يحرص على وضع قوانين قمعية ضد النساء والمكتظة بالعاملات، ومحاولة للتقدم أو تغيير الوضع المزري القائم، من قوانين الانتخاب والاحوال الشخصية والعقوبات والعمل. فهذه الدولة الطائفية تقبض على المرأة وعلى عائلتها بقبضة الأحزاب الطائفية والمؤسسات الدينية. لذلك يصعب علينا أن نتقبل شخصيات تمثل النظام الطائفي (خصوصاً تلك التي ساهمت في تشويه القانون) كبعض ممن يرعى المنتدى، في ان نتحدث عن أي تغيير سياسي بالمطلق، وتحديدًا عن تمثيل المرأة السياسي.

ثالثاً: المسيرة

يختتم المنتدى بمسيرة تحت عنوان «سوا